كسرة خمر لا يجوز قتله في المتنة ابطا كالا يجوز بيع هوام الارض
كالحيات والعقارب والخنافس والفأرة والقمل والبرغوث والقراد والبق
ولا هوام البحر كالسرطان والضفدع وكذا كل ما كان في البحر لا
السمك وما جاز الانتفاع بجلده او عظمه كذا في البحر معزيا الى البدايع
وفي الفتية وبيع غير السمك من دواب البحر ان كان له ثمن
كالسلحفاة وجلود الخزو نحوها يجوز والا فلا فحمل الماء قيل يجوز
حيا لا ميتا والحسن اطلق الجواز وذكر ابو اليث يجوز بيع الحيات
اذا كان ينتفع بها في الادوية وان لم ينتفع بها لا يجوز ورده في
البدايع بانه غير سديد لان المحرم شرعا لا يجوز الانتفاع به
للتداوي كالخمر فلا تقع المجانسة الى شرع البيع انتهى ويجوز بيع
دهن نجس وينتفع به اي بالنجس للاستصباح كذا في فتح القدير وغيره
من الكتب المعتمدة والذمي كالمسلم في بيع غير الخمر والخنزير ومبتدأ لم
تحت حتف انفها فانها كالخنزير لانه مكلف محتاج فشرع في حقهم
اسباب المعاملات فكل ما جاز للمسلم من البياعات من الصرف
والسلم وغيرهما جاز له ومالا يجوز له من الربا وغيره لا يجوز
له الا الخمر والخنزير فان عقدهم فيها كعقدنا على العصير وان اراقه
فيجوز له السلم في الخمر دون الخنزير وفي الخمر معزيا الى البدايع
لا يمنعون من بيع الخمر والخنزير اما على قول بعض المشايخ فلانه
يباح الانتفاع به شرعا لهم فكان مالا في حقهم وعند البعض
حرمتها اضافية على المسلم والكافر لانه الكفار كخاطبوا
بالشرايع في المحرمات وهو الصحيح لمن مذهب اصحابنا فيكون
الحرمة ثابتة في حقهم لكنهم لا يمنعون من بيعها لانهم لا يعتقدون
حرمتها ويتبايعونها وقد امرنا بتركهم وما يدينون انتهى فيجوز
بالخمر والخنزير لانا لا نجبرهم على بيع الميتة والدم وانما
المحتقنة والتي جرحت في غير موضع الذبح وذبائح المجوس
كالخنزير قال في الاصلاح فالمستثنى غير مختص بهما كما يفهم
من الهداية ومن مر قلت ومينة نور تحت حتف انفها اي
بنفسها الملاحتر لكن في البزازية وبيع المجوسي ذبيحته او ما
ذبح عمده كالخنق من كافر جاز بغير الثاني انتهى ظاهره كما
قال سحنا انه غير جاز عند الاول والثاني وحينئذ
فالمستثنى مختص بالخمر والخنزير لا كما زعم في الاصلاح وفي البزازية
ايضا بيع متروك التسمية عمدا من كافر لا يجوز انتهى وهو
مراده اي الذمي عبدا مسلما او مصحفا ويجبر على البيع كذا في البحر

وغيره وفيه لو اشترى كافر من كافر عبدا مسلما سرا فاسر اجبر على
رده ويجبر البايع على بيعه لان رفع الفساد واجب حتما للشرع فيجبر
على الرد ليندفع الفساد ثم يجبر البايع على بيعه فان اعتقه الذمي
جاز وان دبره جاز وبيسعى في قيمته وكذا لو كانت امة فاستولدها
ويوجع الذمي ضربا لانه قتل مسلمة وذلك حرام فان كاتبه جاز
ولا يعترض عليه فان عجز اجبر على بيعه وكذا الذمي اذا ملك شقصا من مسلم
لهم كما لو ورثاه اذا كان احدهما قد مسلما والاخر ذميا لهم يجز بينهما الا
ما يجوز بين المسلمين ولو اقترض النصراني نصرانيا خمرا ثم اسلم المقترض
سقطت الخمر لتعذر قضائها وان اسلم المستقرض فعليه قيمتها
وعنه ان عليه قيمتها وهو قول محمد المفتى به من جهته انتهى وهو
زوج المشتراة قبل لاكلها لان الوطء من الزوج فعل يتسلط المشتري
فصار مسلما به اليه كانه فعله بنفسه وان لم يطأها لا يكون قابضا
استحسانا لانه لم يتصل بها من المشتري فعل يوجب انقضاء الدارات
وانما هو عيب من طريق الحكم وذلك وقع المسئلة ان تزويج الامة
قبل قبضها جايز بخلاف سيمها لان النكاح لا يبطل بالعيوب والبيع
يبطل به بدليل صحة تزويج العبد الابق دون بيعه فلو انتقض البيع
بطل النكاح في المختار كما نقله ابي يوسف وهو المختار كما قاله الصدر
خلافا لمحمد لان البيع اذا انتقض قبل القبض انتقض من الاصل فصار
كان لم يكن وكان النكاح باطلا وقيد القاضي الامام ابو بكر بطلان النكاح
ببطلان البيع قبل القبض بما اذا لم يكن بالمرئ حتى لو مات حتف انفها بعد
النكاح قبل القبض لا يبطل النكاح وان بطل البيع كذا في فتح القدير وقيد
بالنكاح لان العتق والتدبير يقبض وان لم يكن قولا حسبا لان العتق انما
للملك والتدبير مسر فزوجه اشترى شيئا منفولا وغاب المشتري قبل القبض
ونقد الثمن عينية معروفة فاقام بايعه بينة انه باعه منه لم يبع في يده
اي لم يبعه القاضي في دين البايع لانه يتوصل الى حقه بالذهاب اليه فلا
حاجة الى بيعه فان فيه ابطال حق المشتري في العين وان جهل مكانه اي
مكان المشتري بان لم يدر ايزال هو بيع البيع اي باعه القاضي في دينه
اي دين البايع لان القاضي نصب ناظرا للغائب حتى ينظر بما في بيعه لان
البايع يصل اليه حقه والمشتري تبرأ ذمته ويخلص من تراكم نفقته
فان قلت القضاء على الغايب لا يجوز فكيف جاز هنا قلت لبينة
بينة البايع هنا للقضاء على الغايب وانما هي لنفي التهمة والكشف
الحال فان قلت هذا البيع لبس بمقصود هنا لان المقصود احياء
حقه وضمنه فصح بيعه والميت يصح ممنا وان لم يبع قصدا وقيل

Copyright University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)